المزهر في علوم اللغة وأنواعها

قولك للشجاع : (إنه أسدٌ) فإن ذلك مُكابرةٌ وعنادٌ ولكن هو دائرٌ بين أمرين إما أن يَدَّعي أنَّ جميع الألفاظ حقائق ويكتفي في الحقيقة بالاستعمال وإن لم يكن بأصل الوضع وهذا مسلّم ويعود البحثُ لفظياً وإن أراد استواءَ الكلِّ في أصل الوضع .
قال القاضي في مختصر التقريب : فهذه مُرَاعِمةٌ للحقائق فإننا نعلمُ أن العرب ما وضعت اسم الحمار للبيد .

الثانية - قال الإمام وأتباعه : اللفظُ يجوز خلّوّه عن الوصفين فيكون لا حقيقة ولا مجازاً لغويّاً فمن ذلك اللفظُ في أول الوَضْع قبل استعماله فيما وُضِع له أو في غيره ليس بحقيقة ولا مجازاً لأنَّ شرط تحقق كلِّ واحد من الحقيقة والمجاز الاستعمالُ فحيث انتَفَى الاستعمال انتفيا ومنه الأعلام المتجدّدة بالنسبة إلى مسمّياتها فإنها أيضاً ليست بحقيقة لأن مستعملها لم يستعملها فيما وُضعت له أولاً بل إما أنه اختَرعها من غير سببٍ ووضَع كما في الأعلام المُرتجلة أو نقلها عما وُضعت له كالمقولة وليست بمجازٍ لأنها لم تنقل لعلاقة .

قال القاضي تاج الدين السبكي : وقد ظهر أنَّ المراد بالأعلام هنا الأعلامُ المتجدّدة دون الموضوعة بوَضْع أهل اللغة فإنها حقائق لغوية كأسماء الأجناس وقد ألحق بعضهم بذلك اللفظ المستعمل في المشاكلة نحو : (جزاء سيئة سيئة مثلها) .

فذكر أنه واسطةٌ بين الحقيقة والمجاز وهو ممنوعٌ كما بيّنته في الإتيان وغيره .
الثالثة - قد يجتمع الوصفان في لفظ واحد فيكون حقيقةً ومجازاً إمّا بالنسبة إلى معنّيين وهو ظاهر وإما بالنسبة إلى معنى واحد وذلك من وضعين كاللفظ الموضوع في اللغة لمَعْنَى وفي الشرع أو العرف لمَعْنَى آخر فيكون استعماله في أحد المعنيين حقيقةً بالنسبة إلى ذلك الوَضْع مجازاً بالنسبة إلى الوَضْع الآخر .

قال الإمام وأتباعه : ومن هذا يُعرف أن الحقيقة قد تصيرُ مجازاً وبالعكس فالحقيقة متى قلَّ استعمالها صارت مجازاً عُرفاً والمجاز متى كثَرَ استعماله صار حقيقةً عُرفاً وأما بالنسبة إلى معنى واحد من وَضْع واحد فمحال لاسْتِحالة الجمع بين النفي والإثبات .

الرابعة - قال أهل الأصول : اللفظُ والمعنى إما أن يتّحدا فهو المُفْرَد كلفظة